

الإتصال في العربية
"الضمير أنموذجاً"

أ.م.د. نافع سلمان جاسم

جامعة بغداد / كلية العلوم الإسلامية

قسم اللغة العربية

Asst.Prof.Dr.Nafiee Salman Jassim

*University of Baghdad\College of
Islamic Science*

Department of Arabic Language

المقدّمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومنّ والاه .

أمّا بعد :

فقد كانت نشأة العلوم العربيّة أثرًا من آثار الإسلام ، فلم يُعرف عن العرب قبل الإسلام جهدٌ يذكر في دراستهم للغتهم ، فظهر علم النحو ليضع القواعد التي تصون المتكلم عن الخطأ في الإعراب الذي كان قد بدأ ظهوره بانتشار الإسلام بين شعوب غير عربيّة ، كما ظهرت جهود علماء اللغة في تقييد ألفاظ العربيّة وضبط شكلها وتحديد معانيها ، غير أنّ ظهور اللحن في العربيّة وخوف أولي الأمر على القرآن منه لم يكن وحده الذي دعاهم إلى وضع العلوم العربيّة ، بل دعتهم إلى ذلك دواعٍ كثيرةٌ ، فقد توافرت لديهم الرغبة الشديدة في فهم القرآن الكريم وتعرّف أسرارهِ ، ووجدت لدى المسلمين من غير العرب حاجة ملحة إلى تعلّم العربيّة ، كما أنّ العربيّة قد بدأت تحتكّ بلغات أخرى وتدخل في صراع معها تؤثر فيها وتتأثر بها ، وبدأ العرب حينئذٍ ينظرون إلى لغتهم نظرة المتأقّل الباحث .

ويمكن القول إنّ سيبويه قد صنع للنحو مالم يصنعه أحدٌ ، فكان كتابهُ معيارَ العربيّة ، وكنزًا من كنوزها .

والناظر في تراث التّحويين يلمس شغفهم واهتمامهم به ، فقلّمًا يتركون حكمًا دون تعليل ، أو توجيه ، وكان للضمائر منها نصيب ، لذا جاء هذا البحث ليسلّط الضّوء على (ظاهرة الانفصال في العربيّة) فكان على مبحثين تسبقهما مقدّمة وتعقبهما خاتمة تضمّنت أهمّ النتائج ، وحُتم البحث بالمصادر .

أمّا المبحث الأوّل فتضمّن تعريف الانفصال لغةً واصطلاحًا ، وضمائر الرّفْع المنفصلة ، وأمّا المبحث الثّاني فتناول ضمائر النّصب المنفصلة .

المبحث الأوّل ضمائر الرّفْع المنفصلة

أوّلاً: تعريف الإنفصال لغةً واصطلاحاً:

الإنفصال: هي ظاهرة لها مدلولها حسب استعمالها في العلوم، أي: إنّه لم يقتصر على علوم اللغة العربيّة، بل استعملته كثير من علوم الحياة^(١).

و الإنفصال لغةً: عرّفه عدد من علماء اللغة، ومنهم ابن منظور (ت ٧١١هـ)، قال: ((الفصل الحاجز بين شَيْئَيْنِ، فَصَلَ بَيْنَهُمَا يَفْصِلُ، فَصْلاً فَأَنْفَصَلَ؛ وَفَصَلَتِ الشَّيْءَ

(١) _ في الأحوال الشخصيّة، في العلوم السياسيّة، في الحرف الصنّاعيّة، في القضاء، ينظر: معجم اللغة العربيّة المعاصرة: د.د. أحمد مختار عبد الحميد عمر، (ت ١٤٢٤هـ)، بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب ط ١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م: باب (ف ص ل)؛ في الرّزاعة، في علوم الجيولوجيا، العلوم الطّبيّة، ينظر: جمهرة اللغة: أبو بكر محمّد بن الحسن بن دريد الأزديّ (ت ٣٢١هـ): ٢ / ٨٩١، تحقيق: رمزي منير بعلبكيّ، دار العلم للملايين _ بيروت، ط ١: ١٩٨٧م.

المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة _ بيروت، ط ١: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م: ٨ / ٢٣٩، مختار الصّحاح: زين الدّين أبو عبد الله محمّد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفيّ الرّازي (ت ٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشّيشيّ محمّد، المكتبة العصريّة _ الدّار التّمودجيّة بيروت، صيدا، ط ٥، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م: ٢٤٠، لسان العرب: محمّد بن مكرم بن علي أبو الفضل، جمال الدّين بن منظور الإفريقيّ (ت ٧١١هـ)، دار صادق _ بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ: ١١ / ٥٢١-٥٢٣.

فانْفَصَلَ، أي: قَطَعْتَهُ، فانْقَطَعَ))^(١)، ومن المحدثين عَرَفَهُ أحمد مختار عمر، قال: ((إنْفَصَلَ عنه ينْفصل، انفصَالاً، فهو مُنْفَصِلٌ، والمفعول مُنْفَصِلٌ عنه؛ إنْفَصَلَ الشَّيْءُ عن غيره))^(٢).
 أمَّا اصطلاحًا: فالإنفصال: هو الإنقطاع، ويكون انقطاعه ظاهرًا أو خفيًا^(٣).
 والإنفصال عند الأصوليين: ((هو شرط الإتصال، هو الانفصال عن الكوْنَيْنِ، بانفصال نظرك إليهما، وانفصال تَوْفُؤِكَ عليهما، وانفصال مبالاتك بهما))^(٤).
 وفي الحقيقة انه لم يَنْفَصِلِ الكوْنَيْنِ أصلاً، ولكن يتوهم ذلك^(٥).

والضمير المنفصل ما جرى مجرى المظهر في استبداده، ويكون لكلٍ من المتكلم والمخاطب، والغائب، مدركه، ومؤنثه، ومفردة، ومثناه، ويُعرب رفعًا أو نصبًا ولا يُجْرَ^(٦)، والضمير المنفصل عند ابن هشام ((المنفصل هو الذي يستقلُّ بنفسه))^(٧).

- (١) - لسان العرب: ١١ / ٥٢١، وينظر: جمهرة اللغة: ٢ / ٩١٨، المحكم والمحيط الأعظم: ٨ / ٣٢٩، شمس العلوم ودواء كلام العرب من العلوم، نشوان بن سعيد بن علي الإرياني، د. يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر بيروت - لبنان، دار الفكر، دمشق - سورية، ط ١٤٢٠، ١٤١٠هـ - ١٩٩٩ م: ٨ / ٥١٩٨، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكوفي، أبو البقاء الحنفي (١٠٩٤ هـ)، تحقيق: عدنان درويش - محمد البصري، مؤسسة الرسالة - بيروت: ٦٨٦.
- (٢) - معجم اللغة العربية: باب (ف ص ل)، وينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد ابن علي العنبوهي ثم الحموي أبو العباس (ت ٧٧٠ هـ)، المكتبة العلمية - بيروت: ٢ / ٤٧٤.
- (٣) - ينظر: جمهرة اللغة: ٢ / ٨٦١، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، د. محمود عبد الرحمن عبد المنعم، مدرس أصول الفقه بكلية الشريعة والقانون - جامعة الأزهر، دار الفضيلة: ٢ / ٣١٩.
- (٤) - مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (٧٥١ هـ)، تحقيق محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ٣، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م: ٣ / ٣٠٩، ٣١٠.
- (٥) - ينظر: مدارج السالكين: ٣ / ٣١١.
- (٦) - ينظر: سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، ط ١، ١٩٨٥ م: ١٦٦.
- (٧) - شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط ١١، ١٣٨٣ هـ: ٩٥.

وعلماء العربية أجازوا تأكيد الضمير المتصل بالضمير المنفصل ، سواء كان مرفوعاً أو منصوباً
 أو مجروراً ؛ نحو : (فَعَلْتَ أَنْتَ)، و (رَأَيْتَنِي أَنَا)، و(مررت به هو) ^(١)، وضمير الرفع المنفصل
 خصص له سيبويه (باباً) و عدّه وصفاً للمتصل ، قال : ((إعلم أنّ هذه الحروف كلّها
 تكون وصفاً للمجرور ، والمنصوب ، والمرفوع للضميرين ، وذلك قولك : (مررت بك أنت) ،
 و(رأيتك أنت) ، و(انطلقت أنت))) ^(٢) ، وهو لم يقصد بالوصف الصفات الملازمة للشخص
 التي هي بمنزلة (الطويل) ، نحو: (مررت بزيد الطويل)؛ وإنما بمنزلة (نفسه) ، نحو : (مررت به
 هو هو) ^(٣) . ممّا يشير إلى أنّه يقصد به ضمير الفصل المؤكّد للمضمّر .

وهذا ما أوضحه سعيد الأفغاني (ت ١٤١٧ هـ) ، من أنّ تأكيد ضمير الرفع
 المستتر، والمتصل، بالنفس والعين، بأنّه لا يجوز تأكيدهما بـ (النفس والعين) ، إلاّ بعد تأكيدهما
 بضمير منفصل ، نحو (أخوك سافر هو نفسه) ، و(قبلتم أنتم أعينكنم) ، على عكس ضمير

(١) - ينظر: شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين
 (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أمّ القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث
 الإسلاميّ كليّة الشريعة والدراّسات الإسلاميّة مكّة المكرمة. ط ٣: ١/ ١١٨٦، شرح الرضويّ على الكافية
 رضيّ الدين الإسترابادي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر الأستاذ بكليّة اللغة العربيّة والدراّسات
 الإسلاميّة، جمع حقوق الطبع محفوظة (١٣٩٨هـ-١٩٧٨م) جامعة قار يونس: ٢/ ٤٢٩، اللّحة في شرح
 الملحّة ، محمد بن أبي بكر الجزائري أبو عبد الله شمس الدين المعروف بابن الصّائغ (ت ٧٢٠ هـ) ، تحقيق :
 إبراهيم بن سالم الصّاعديّ ، عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميّة المدينة المنورة المملكة العربيّة
 السّعوديّة ، ط ١: ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م: ٢/ ٧١٤، شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون
 التّوضيح في التّحو ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرّي ، زين الدين المصريّ ، وكان
 يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥ هـ)، دار الكتب العلميّة - بيروت ، لبنان، ط ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م: ٢/ ١٤٢، دليل
 الطّالبيّن لكلام التّحويّين ، مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرّمّي المقدسيّ الحنبليّ
 (ت ١٠٣٣ هـ) إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلاميّة - الكويت ، عام النّشر : ١٤٣٠ هـ -
 ٢٠٠٩ م: ٣٢، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني لألفيّة ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصّبّان
 الشّافعيّ (ت ١٢٠٦ هـ)، دار الكتب العلميّة بيروت - لبنان ، ط ١: ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م ١/ ١٧٢،
 الموجز في قواعد اللغة ، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت ١٤١٧ هـ) دار الفكر - بيروت - لبنان ، ط:

١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م: ٣٤٩ .

(٢) - ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٨٥ .

(٣) - ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٣٨٥-٣٨٧ .

التَّصَبُّ والجَرِّ ، فإِثْمَا يَجُوزُ توكِيدُهُمَا وَإِنْ لَمْ يُؤَكِّدَا بِضَمِيرٍ مُنْفَصِلٍ ، نَحْوُ : (أَكْرَمْتُكَ عَيْنَكَ) أَوْ (أَكْرَمْتُكَ أَنْتَ عَيْنَكَ) ، و(مَرَرْتُ بِهِ نَفْسَهُ) ، أَوْ (مَرَرْتُ بِهِ هُوَ نَفْسَهُ)^(١) .
 ((وَضَمِيرُ الرَّفْعِ الْمُنْفَصِلِ يُؤَكِّدُ جَمِيعَ الضَّمَائِرِ سِوَاءَ أَكَانَتْ ضَمَائِرَ رَفْعٍ أَمْ ضَمَائِرَ نَصْبٍ أَمْ ضَمَائِرَ جَرٍّ ، نَحْوُ : (سَافَرْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ) وَ (أَسْمَعْتُكَ أَنْتَ عَيْنَكَ) وَ (مَرَرْتُ بِهِ هُوَ نَفْسَهُ) ، وَالضَّمِيرُ الْمُؤَكِّدُ يَكُونُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ أَوْ نَصْبٍ أَوْ جَرٍّ تَبَعًا لِلضَّمِيرِ الْمُؤَكِّدِ))^(٢)
 وَعَلَّلَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ (ت ٥٧٧هـ) سَبَبَ جَوَازِ تَأْكِيدِ الْمُنْصُوبِ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ ، بِأَنَّ الضَّمِيرَ الْمُنْصُوبَ الْمُتَّصِلَ ، وَإِنْ كَانَ فِي اللَّفْظِ بِصُورَةِ الْمُتَّصِلِ فَإِنَّهُ فِي نِيَّةِ تَقْدِيرِ: الْإِنْفِصَالِ، عَلَى خِلَافِ ضَمِيرِ الرَّفْعِ فَإِنَّهُ مُتَّصِلٌ فِي اللَّفْظِ، وَالتَّقْدِيرِ^(٣) .

وكذلك يجوز تكرير الضمير المتصل من وجهٍ آخر غير تكرير العماد ، وهو تكرير الضمير المنفصل ، ففي المرفوع تقول : (ضربت أنت) ؛ وهذا يكون من باب تكرار اللفظ، والضرورة دعت إلى المخالفة، لأنه لا يجوز تكرير الضمير المتصل^(٤) . وبين الرضي علة وقوع الضمير المرفوع المنفصل تأكيداً لفظياً، لأي ضمير متصل، سواء كان مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً، على عكس الضمير المنصوب، بسبب قوة ضمير الرفع وأصالته، أخذ هذه الصفة^(٥) . ووافق تعليقه هذا عدد من العلماء.

(١) - ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربية: ٣٤٩ .

(٢) - ينظر المصدر نفسه.

(٣) - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن أبو الوفاء محمد بن عبد الله الأنصاري أبو البركات ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، المكتبة العصرية ، ط ١ ، ١٤٢٤ هـ .
 ٣٩٠/ ٢: م ٢٠٠٣ .

(٤) - ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١١٨٦ ، الملحة في شرح الملحة: ٢/ ٧١٤ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث - القاهرة ، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السخار وشركاؤه ، ط ٢٠ ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م: ٣/ ٢١٧ ، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٤ :
 ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م: ٥/ ٣٣٢-٣٣٩ .

(٥) - ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٦٥ .

وعدّ أبو حيان من الواجبات انفصال الضمير، أن يكون معطوفاً؛ وبهذا يجوز أن تقول
: (قام زيدٌ وأنتَ) ، ولا خلاف في جواز ذلك^(٢).

((بل من موجب انفصال الضمير كونه يكون معطوفاً فيجوز (قام زيدٌ وأنتَ) ، و (خرج بكرٌ
وأنا) ، لا خلاف في جواز ذلك))^(٣)

وعطف المضمرة على الظاهر يكون عطف نسق عند الأستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، كقولك
: (جاءني زيدٌ وأنتَ) ، بحيث لا يقع الضمير وصفاً^(٤).

والضمير المؤكّد للمضمرة يُعدُّ من شروط عطف الظاهر على المضمرة ، ولهذا عدّ سيبويه
من القبح عطف الظاهر على المضمرة من دون تأكيده، نحو: (فعلت وعبد الله)، و(افعل وعبد
الله)^(٥).

وعلّل سيبويه سبب هذا القبح من خلال رأي شيخه الخليل، قال: ((وزعم الخليل أن
هذا إنّما قبح من قبل أن هذا

الإضمار يُبنى عليه الفعل، فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمراً يغيّر الفعل عن حاله إذا بعد
منه))^(٦).

ووافق المبرّد ما ذهب إليه الخليل وسيبويه؛ وأضاف إلى ذلك تعليلاً، بخصوص وجوب التأكيد
، قال: ((تكون له علامة يتغيّر لها الفعل عمّا كان نحو: (ضربتَ)، سُكِّنتَ (الباء) التي هي

أحمد الزّخشيّ جار الله (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي أبو مسلم ، مكتبة الهلال _ بيروت ، ط ١ :
١٩٩٣م : ١٧٢ .

(١) - ينظر: اللّمع في العربية: لابن جنيّ (ت ٣٩٥هـ): ٩٦، المفصل في صنعة الإعراب: للزّخشيّ (ت ٥٣٨هـ): ١٧٢ .

(٢) - ينظر: البحر المحيطة في التفسير ، أبو حيان محمد بن يوسف الشّهير بأبي حيان الأندلسيّ (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق:
صدقي محمد جميل ، دار الفكر، -بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ : ٩١/٤ ، البرهان في علوم القرآن: للإمام العلامة بدر
الدّين محمد بن بهادر بن عبد الله الزّركشيّ (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: أبي الفضل إبراهيم دار إحياء الكتب العربيّة، عيسى
البابيّ الحلبي، وشركاؤه، ط ١، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م : ١١٤/٤ .

(٣) - ينظر: المصدر نفسه .

(٤) - ينظر: شرح الرّضيّ على الكافية : ٢ / ٤٢٩ .

(٥) - ينظر: الكتاب : ٢ / ٣٧٨، الخصائص أبو الفتح عثمان بن جنيّ الموصليّ (ت ٣٩٢هـ) ، الهيئة المصريّة العامّة
للكتاب ، ط ٤ : ٢ / ٣٨٨ .

(٦) - الكتاب : ٢ / ٣٧٨ .

(لام) الفعل من أجل الضمير، لأنّ الفعل والفاعل لا ينفك أحدهما عن صاحبه فهما كالشيء الواحد^(١).

وتوسّع العكبري (ت ٦١٦هـ)، في تعليل عطف الظاهر على المضمّر من دون تأكّيده، قال: ((لا يخلو إمّا أن يكون مقدّراً في الفعل أو ملفوظاً به، فإن كان مقدّراً نحو: (قام وزيد) فكأنّه عطف اسمًا على فعل وإن كان ملفوظاً به، نحو: (قُمْتُ وزيد) فالتاء تُنزّل منزلة الجزء من الفعل، فصار كعطف الإسم على جزء الفعل))^(٢).

ومسألة عطف الضمير المرفوع المتّصل، حصل فيه خلاف بين الكوفيّين و البصريّين، قال ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ): ((ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتّصل في اختيار الكلام، نحو: (قُمْتُ وزيد)؛ وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز إلّا على قبح في ضرورة الشّعر؛ وأجمعوا على أنّه يجوز إذا كان هناك توكيد أو فصل فإنّه يجوز معه العطف من غير قبح))^(٣).

واحتجّ الكوفيّون إلى ما ذهبوا إليه بقوله تعالى: **رُفِّقَ قَفْ قُزَّ [النجم: ٦ - ٧]** والضمير (هو) عطف على الضمير المرفوع المستكنّ في الفعل ((استوى))؛ وكذلك احتجّوا بكلام العرب على جواز العطف؛ قال عمر بن أبي ربيعة^(٤):

قلتُ إذ أقبلتُ وزُهْرٌ هَمَادِي كِنَعَاجِ المِلا تَعَسَّفَنَ رَمَلَا^(٥)

(١) - الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥هـ) تحقيق محمّد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ - القاهرة، ط ٣، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م: ١ / ٢٥٤، وينظر: ٣ / ٣٠.

(٢)² - شرح ديوان المتنبي، أبو البقاء عبد الله بن الحسن بن عبد الله العكبري البغداديّ محبّ الدّين (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: مصطفى الصقّار، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة - بيروت: ١ / ٢٣٩، وينظر: ١ / ٣٨٠.

(٣) - الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ / ٣٨٨.

(٤) - ديوانه: ١ / ٤٣٣، وينظر: الكتاب: ٢ / ٣٧٩، الكامل في اللغة: ١ / ٢٥٤، ٣ / ٣٠، الخصائص: ٢ / ٣٨٨، ٣٨٨ / اللّباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسن بن عبد الله العكبري البغداديّ محبّ الدّين (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الإله التّبهان، دار الفكر - دمشق، ط ١: ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م: ١ / ٤٣١، شرح ديوان المتنبي: ١ / ٢٣٩ - ٣٨٠.

(٥) - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ / ٣٨٨، والخصائص: ٢ / ٣٨٨.

وهذا العطف بدون تأكيد عدّه المبرّد ما احتاج الشّاعر إليه ، لأنّ الشّعر يحتاج ما لا يحسن في الكلام^(١) . وسيبويه جوّزه في الشّعر على قبح^(٢) .

أمّا البصريّون فإنّهم احتجّوا على عدم جواز العطف على الضّمير المرفوع المتّصل ، وذلك لأنّه لا يخلو الضّمير من كونه مقدّرًا في الفعل ، أو ملفوظًا به ، فالأوّل ، نحو: (قام وزيدُ) ، فكأنّه قد عطف اسمًا على فعل ؛ أمّا في الثّاني ، نحو: (قمتَ وزيدُ) ، فإنّ (التّاء) في الفعل ، تكون كالجزء ، من الفعل فعندهم لو جاز عطف الظّاهر ، لكان بمنزلة عطف الإسم على الفعل ، وهذا عندهم لا يجوز^(٣) .

(١) - ينظر : الكامل في اللغة والأدب : ١ / ٢٥٤ ، وكذلك اللّباب في علل البناء والإعراب ٤٣١ ، شرح ديوان المتنبي :

١ / ٢٣٩ - ٣٨٠ .

(٢) - ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٧٩ .

(٣) - ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٣٩٠ .

المبحث الثاني

الإنفصال في ضمائر التصب:

وهذه الضمائر تشمل (ضمير المتكلم والمخاطب والغائب)؛ واهتم علماء العربية بترتيب الضمائر في الإتصال؛ فيقدم ضمير المتكلم على ضمير المخاطب، والمخاطب على الغائب، نحو: (أعطيتكه) و(كنته)، و(ظنتكه)، ولا يجوز تقديم الغائب على المخاطب، ولا المخاطب على المتكلم؛ أما في الإنفصال فقدّم ما شئت، نحو: (سلي إياه)، و(سله إياي)، و(الدرهم أعطيتك إياه)، و(أعطيته إياك)، و(الصديق كنت إياه)، و(كان إياي) ^(١).

وفي اتحاد الرتب من الواجب الإنفصال، نحو: (سلي إياي)، و(خلته إياه)، و(أعطيتك إياك)، ولا يجوز الإتصال في اتحاد الرتبة، نحو: (سليني)، و(أعطيتك)، و(خلته) ^(٢).

وقد استقبح سيبويه أن يبدأ المتكلم بالمخاطب أو الغائب قبل نفسه، قال: فإن بدأ المخاطب قبل نفسه، فقال: (أعطاكني)، أو بدأ بالغائب قبل نفسه، فقال: (قد أعطاهوني)، فهو قبيح ^(٣).

وعلى سيبويه قبح هذا الاستعمال، بقوله: (وإنما قبح عند العرب كراهية أن يبدأ المتكلم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب، ولكن تقول: (أعطاك إياي)، و(أعطاه إياي)، فهذا كلام العرب) ^(٤).

وردّ سيبويه على كلام النحويين، عندما قدّموا الغائب على المخاطب، والغائب على المتكلم، قال: ((وأما قول النحويين: (قد أعطاهوك، وأعطاهوني)، فإنما هو شيء قاسوه لم تتكلم به العرب، ووضعوا الكلام في غير موضعه، وكان قياس هذا لو تكلم به كان هيئاً)) ^(٥).

وجوّز سيبويه في اتحاد الرتب ذكر مفعولين كلاهما غائب، اتّصلاً أو انفصلاً، حيث يقول: ((فإذا ذكرت مفعولين كلاهما غائب، فقلت (أعطاهاها)، و(أعطاهاها)، جاز، وهو

(١) - ينظر: الكتاب: ٢ / ٣٦٤، المقتضب: ٣ / ١١٣، الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن سهل السراج النحويّ البغداديّ (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت. لبنان، ط ٤، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م: ٢ / ٩١، شرح الرضيّ على الكافية: ٢ / ٤٤٢، توضيح المقاصد: ١ / ٣٧٦، شرح الأشموني: ١ / ٩٨، حاشية الصّبّان: ١ / ١٧٣، النحو المصقّى، محمد عيد، مكتبة الشّباب. ط لا توجد: ١٤٤.

(٢) - ينظر: شرح الأشموني: ١ / ٩٩، حاشية الصّبّان: ١ / ١٧٧ - ١٧٨.

(٣) - الكتاب: ٢ / ٣٦٣.

(٤) - المصدر نفسه: ٢ / ٣٦٤.

(٥) - الكتاب: ٢ / ٣٦٤.

عربي، ولا عليك بأيّهم بدأت من قبل أهما كلاهما غائب، وهذا ليس بالكثير في كلامهم ،
والأكثر في كلامهم : (أعطاه إيّاه) ((^(١)).

وهو لم يجوز سيويه أن تقول : (ضربتني)، ولا (ضربت إيّاي)، وذلك لأنهم استغنوا
عن ذلك بـ (ضربت نفسي وإيّاي ضرت) (^(٢)).

ودخل تركيب الضمائر في ظاهرة الانفصال ، فعند البصريين ، الضمائر المنفصلة لا يجوز
أن تكون على حرف واحد ، لأنها لا نظير لها في كلامهم ، ولهذا ، قالوا: إن (إيّا) هي الضمير
دون (الكاف والهاء والياء)، فوجب عندهم أن تكون (إيّا) هي الضمير لأن لها نظيراً في
كلامهم (^(٣)).

ومن خلال تتبّعي لظاهرة الانفصال وجدتُ اهتمام علماء العربية بالضمائر (إيّي
وإيّاك، وإيّاه) أكثر من الضمائر الأخرى، وما تشغله هذه الضمائر في الأفعال الداخلة عليها
، بحيث موقعها يميز لها الانفصال دون إخلال في التركيب أو المعنى ؛ وكيف تكون مع (كان
وأخواتها) ، مع أن أخواتها _____ لم تحظ _____
باهتمام العلماء، على أنها تُشبهه (كان) في الوظيفة من نصب خبرها، والأفعال التي تنصب
مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ، وفي باب (ظنّ وأخواتها)، وما تنصب مفعولين من الأفعال
المتعدية التي تكفي بمفعول واحد ، ولهذا ابتدأت بما نصب ضميراً من باب (كان).

١- كان:

خبر (كان) بين الانفصال والاتصال ، إذا كان خبر (كان) أصله خبر مبتدأ ، وكتبت عنه
جاز أن يكون منفصلاً ومتصلاً، والأصل أن يكون منفصلاً^(٤)، وهي من الأنواع التي تدخل
على الجملة الإسمية المبتدأ والخبر، وخبرها، الأصل فيه أن يكون منفصلاً، بشرط أن يكون أصله
خبراً لمبتدأ، تقول: (كنت إيّاه) و(وكان إيّاي) (^(٥)).

ومن العلماء من استحسّن في خبر (كان)، إذا وقع ضميراً أن يكون منفصلاً، لأنّ
الضمير في الأصل خبر مبتدأ، والخبر في تركيب الجملة ، حقه الانفصال؛ أمّا مجيئه مع (كان)
متصلاً فلشبهه بالمفعول به، فعلى هذا (كنت إيّاه) أحسن من (كنته).

(١) - المصدر نفسه : ٢ / ٣٦٥ .

(٢) - ينظر: الكتاب: ٢ / ٣٦٦ .

(٣) - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ / ٥٧١ .

(٤) - ينظر: الأصول في النحو: ١ / ٩١ .

(٥) - ينظر: الأصول في النحو: ١ / ٩١ .

والعكبري من الذين استحقوا هذا حيث قال: ((وإنما كان الأحسن في خير (كان) إذا وقع ضميراً أن يكون منفصلاً لأنّه في الأصل خير مبتدأ لا يكون متصلاً وإنما ساغ في (كان) أن يكون متصلاً لأنّه مشبّه بالمفعول، فعلى هذا (كنت إياه) أحسن من (كنته))^(١).

ونقل المرادي عن ابن مالك أنّ الأصل في (الماء) مع (كنته) الإتصال^(٢)، وغيره اختار الانفصال، وهم أكثر، ومنهم سيبويه^(٣)، حيث يقول: ((غيري اختار الانفصال، وهم الأكثرون، ومنهم سيبويه، ووجهه أنّ الضمير في البابين خير في الأصل، وحقّ الخبر الانفصال وكلاهما مسموع))^(٤).

وجوّز ابن السّراج في (كنته) الانفصال والإتصال، والأصل عنده الانفصال. معللاً ذلك. أنّه إذا كان أصل المنفصل خيراً لمبتدأ، تقول: (كنت إياه)، و(كان إياي)، أي حقّه الانفصال، لأنّ خبرها - كان - خير لمبتدأ، ويجوز (كاني)، و(كنته)، والإنفصال عنده استحساناً للمعنى^(٥).

وثبت أنّ سيبويه استعمل (إياه) مع (كان)؛ وعلل هذا بقوله: (ولم تستحکم علامات الإضمار التي لاتقع (إيا) مواقعها كما استحکمت في الفعل، لا يقال: (عجبت من ضربكني) إنّ بدأت به قبل المتكلم، ولا: (من ضربك)، إنّ بدأت بالبعيد قبل القريب، فلمّا قبح هذا عندهم، ولم تستحکم هذه الحروف عندهم في هذا الموضع صارت (إيا) عندهم في هذا الموضع لذلك، بمنزلتها في الموضع الذي لايقع فيه شيء من هذه الحروف. ومثل ذلك: (كان إياه)، لأنّ (كانه) قليلة، ولم تستحکم هذه الحروف هاهنا)^(٦).

(١) - ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ١٧٠ و شرح الكافية: ١/ ٢٣٢. ٢٣٣.

(٢) - ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ١/ ٣٧٢، شرح ابن عقيل: ١/ ١٠٤، وشرح الأشموني: ١/ ٩٧، حاشية الصبان: ١/ ١٧٦.

(٣) - ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٥٨.

(٤) - توضيح المقاصد والمسالك: ١/ ٣٧٢.

(٥) - ينظر: الاصول في النحو: ١/ ٩٥، ٢/ ١٢١، شرح الأشموني: ١/ ٩٨. ٩٩، الضّرورة الشّعريّة ومفهومها لدى التحوّين دراسة على ألفيّة ابن مالك، إبراهيم بن صالح الحندود، الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنورة، ط السّنة الثالثة والثلاثون، العدد الحادي عشر بعد المئة، ١٤٢١ هـ ٢٠٠١ م: ٤٢٥.

(٦) - الكتاب: ٢/ ٣٥٨، و ينظر: شرح الأشموني: ١/ ٩٨.

ومع هذا فهناك من رجَّح الوصل على الفصل، واستثنى (الماء) مع (كان) يقول ابن هشام: ((ولا فصل مع إمكان الوصل، إلا في نحو: (الماء) من (سألني) بمرجوحية، و(ظننتك)، و(كنته) برجحان))^(١).

ومن هذا العرض لآراء العلماء نجد هناك من يؤيد انفصال خبر (كان)، وهناك من يميل إلى اتصاله؛ ولكلٍ منهما دليله فمثلاً الذين وافقوا سيبويه على اختيار الانفصال كانت حجَّتهم، قول عمر بن أبي ربيعة^(٢).

لَيْنُ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنِ الْعَهْدِ وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

وكذلك ذكر ابن أبي الحديد (ت ٦٥٦هـ)، في شرح نهج البلاغة، قولاً للإسكندر استخدم فيه خبر (كان) منفصلاً: ((أتى الإسكندر بمذنبٍ فصَفَحَ عنه: فقال له بعض جلسائه: (لو كنتُ إِيَّاكَ) أئِهَا الملك لقتلته، قال: فإذا لم تكن إِيَّاي، ولا (كنتُ إِيَّاكَ) لم يُقتل))^(٣).
والسَّكَاكِي حجَّتُهُ في الانفصال هو أنَّ خبر (كان)، يمكن أن يتقدَّم على اسمها إلا في (كنته) أو (كنت إِيَّاه)، والانفصال هو الرَّاجِح^(٤).

(١) - متن قطر التدي وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (٧٦١هـ)، دار العصيمي للنشر والتوزيع، ط ١: ٨، وينظر: دليل الطالبين لكلام التحوين: ٣٢.

(٢) - ديوانه: ١٥١، وينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ١٧٠، شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٤٤٣، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١/ ١١٤، ١٠٢، شرح الأشموني: ١/ ٩٧، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ١١٢، حاشية الصبان: ١/ ١٧٦، الموجز في قواعد اللغة العربية: ١٠٩، ضياء السالك إلى أوضح المسالك: ١/ ١٠٨، النحو المصفي: ١٤٣.

(٣) - شرح نهج البلاغة، عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسن بن أبي الحديد، أبو حامد، عز الدين (ت ٦٥٦هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه: ١٨/ ١٨٣.

(٤) - ينظر: مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكّاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (ت ٦٢٦هـ)، ضبطه وكتبه هومشه وعلّق عليه، نعيم زرزور، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م: ٩٥.

والذين اختاروا الإِتِّصال في خبر (كان) ، كانت حَجَّتُهُمْ على ذلك المسموع من كلام العرب . نثرًا ، وشعرًا . ومنه قول النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ (ﷺ) في ابن صَيَّاد : ((إِنْ يَكُنُّهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا يَكُنُّهُ ، فلا حَيِّرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ))^(١) ،

وهذا الحديث استشهد به علماء العربية على اتِّصال (الهاء) مع (كُنُّهُ)^(٢) ، علمًا أنَّ هذا الحديث ذكره ابن هشام (ت ٧٦١هـ) ، في مسألة حذف نون (كان) المشروط بأمر : أن تكون بلفظ المضارع ، والمضارع مجزومًا ، وأن لا يقع بعد التَّون ساكن ، ولا يقع بعده ضمير متَّصل ، ولا يجوز أن تكون بصيغة غير المضارع (كان وكن) ، ولا بصيغة : (هو يكون) و(لن يكون) لانتفاء الجزم^(٣) .

وكذلك لا يجوز حذف التَّون الساكنة من (يكنه) ، و(إن لا يكنه) إذ قال : ((ولا في نحو قوله (ﷺ) : ((إِنْ يَكُنُّهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا يَكُنُّهُ ، فلا حَيِّرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ))^(٤)))^(٥) .

ومن خلال كلام ابن هشام فإنَّ الحديث استشهد به في مسألة حذف التَّون الساكنة عند الجزم من الفعل المضارع علمًا أنَّ أصل (يكنه) ، هو (يكون) قبل دخول الجزم عليه فعندما جزم حذفت (الواو) لتوالي الساكنين (الواو) ، و(التَّون) التي أخذت حركة السَّكون من الجزم ، وعليه صارت (يكنه) ، فلا يجوز حذفان في آن واحد ، ولما لم يكن حذف التَّون ، يمكن أن تكون (الهاء) على نيَّة الانفصال ، وعليه فالذين اختاروا الانفصال مع (كان) يكون رأيهم هو الرَّاجح .

(١) - عندما رجعت إلى كتب الحديث وجدت أنَّ : (ألا يَكُنُّهُ) في الأصل (وإن لم يَكُنُّهُ) ، ينظر: صحيح البخاري ، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي ، تحقيق : محمد زهير بن ناصر ، دار طوق النجاة ، ط: ١ ، ١٤٢٢هـ : ٢ / ٩٣ ، ٧٠ / ، صحيح مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيريّ التيسابوريّ (ت ٢٦١هـ) ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت : ٤ / ٢٢٤٤ ، مسند الشَّاميِّين ، إسماعيل بن أحمد أيُّوب بن مطر اللخميّ الشَّاميّ ، أبو القاسم الطَّبْرانيّ (ت ٣٦٠هـ) ، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفيّ ، ط : ١ : ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م ، مؤسسة الرِّسالة - بيروت : ٣ / ٤٣ ، ٤ / ٢٢٦ .

(٢) - ينظر شرح الكافية الشَّافية: ١ / ٢٣١ ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف ، أبو مُجَّد ، جمال الدِّين بن هشام (٧٦١هـ) ، تحقيق : يوسف الشَّيخ محمد البقاعيّ ، دار الفكر للطباعة و النَّشر و التَّوزيع ، ط لا يوجد : ١ / ١١٤ ، شرح الأشموني: ١ / ٩٥ ، شرح التَّصريح على التَّوضيح : ١ / ١١٢ ، حاشية الصَّبَّان : ١ / ١٧٥ ، النَّحو المصنفي: ١٤٣ ، الضَّرورة الشَّعرية: ٤٢٧ .

(٣) - ينظر : شرح شذور الذهب: لابن هشام (ت ٧٦١هـ) : ٢٤٤ .

(٤) - ينظر: صحيح البخاريّ : ٢ / ٩٣ ، ٤ / ٧٠ ، صحيح مسلم: ٤ / ٢٢٤٤ ، مسند الشَّاميِّين : ٣ / ٤٣ ، ٤ / ٢٢٦ .

(٥) - ينظر : شرح شذور الذهب لابن هشام: ٢٤٤ .

وأما شاهدهم من الشُّعر على الإِتِّصال ، فهو قول أبي الأسود الدُّؤلي^(١) :

دع الخمرَ يشربها العُوةُ فَإِنِّي رأيتُ أخاه مُغْنِيًّا بمكانها
فإنَّ لا تَكُنُّها أو تَكُنُّه فَإِنَّه أخوها عَدَّتْهُ أُمَّهُ بلبانها

ومَّا تقدَّم نجد الإِنفصال هو الأقرب في خبر (كان) ، لأنَّ (كان) دخلت على تركيب الجملة الإِسْمِيَّة (مبتدأ - خبر) والخبر في أصل هذا التَّركيب يكون منفصلاً. فلا يمكن أن يكون بعد دخول كان عليه متَّصلاً.

وما علَّه ابن هشام في مسألة جزم (يكون) عند دخول أداة الجزم عليها وحذف (الواو)، وسكون (التَّون) من أثر الجزم في (يكنه)، ولم تحتل بنية الفعل حذفين في آنٍ واحد، وهذا المانع مثله الصَّمير من الإِنفصال، ولم نجد لأخوات (كان) نصيباً في منافسة الإِنفصال معها، كما هو مع (كان)؛ وكان العلماء يقتصرون على دمج أخواتها تحتها، وهذا نجده عند الأستراباذي؛ عندما تكلم على اسم (كان) قال: ((إنَّما كان المختار في خبر (كان) وأخواتها: الإِنفصال، لأنَّ اسمها في الحقيقة ليس فاعلاً حتَّى يكون كالجزء من عامله بل الفاعل مضمون الجملة: لأنَّ الكائن في قولك: (كان زيدٌ قائماً، قيام زيد)، كما يجيء في الأفعال الناقصة))^(٢).

ومما تكلم به العلماء على (كان) من عدوة أخواتها يبدو أنَّهم يميلون إلى أن تنوب عن أخواتها وما يحصل لها يحصل لأخواتها ، ومع هذا نجدهم يقتصرون في التَّطرُّق إلى أخواتها ، وهو على شكل إشارات بسيطة ، فعندما تكلم سيبويه على الإِنفصال مع (ليس)، قال : ((نقول : (أتوني ليس إِيَّاك)، ولا يكون

(١) - ينظر: ديوانه : ١٦٢، ٣٠٦، الرَّاهر في معاني كلمات النَّاس ، محمَّد بن قاسم بن محمَّد بن بشَّار ، أبو بكر الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق : د. حاتم صالح الضَّامن ، مؤسَّسة الرِّسالة - بيروت - ط ١ : ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م : ١ / ٣٧٨، العُدَّ الفريد ، أبو شهاب الدِّين أحمد بن محمَّد بن عبد ربَّه بن حبيب بن حيدر سالم المعروف بابن عبد ربَّه الأندلسيِّ (ت ٣٢٨هـ) ، دار الكتب العلميَّة - بيروت ، ط : ١٤٠٤هـ : ٨ / ٥١، الصِّحاح تاج اللغة وصحاح العربيَّة ، أبو نصر إسماعيل بن حمَّاد الجوهريِّ الفارابيِّ (٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت ، ط ٤ : ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م : ٦ / ٢١٩٠، المخصَّص ، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال ، دار إحياء التَّراث العربيِّ - بيروت، ط ١ : ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م : ٤ / ١٤٥، شرح أدب الكاتب لابن قتيبة ، موهوب أحمد بن محمَّد بن الخضر بن الحسن ، أبو منصور بن الجواليقي (ت ٥٤٠هـ)، قدَّم له : مصطفى صادق الرافعي ، دار الكتاب العربيِّ ، بيروت : ٢١٦، الإِنصاف: ٢ / ٦٧٧ - ٦٧٨، شرح ديوان المتنبي : ٣ / ٣٤٦، الحماسة البصريَّة ، علي بن الفرغ بن الحسن ، صدر الدِّين ، أبو الحسن البصريِّ (ت ٦٥٩هـ)، تحقيق : مختار الدِّين أحمد ، عالم الكتب بيروت: ٢ / ٧٤، خزانة الأدب : ٥ / ٣٣١ - ٣٣٥ ، حاشية الصَّبَّان : ١ / ١٧٦، ٢ / ٦٧٧ - ٦٧٨، الصُّرورة الشُّعريَّة : ٤٢٦.

(٢) - شرح الرُّضويِّ على الكافية: ٢ / ٤٤٢ - ٤٤٣.

(إِيَّاهُ)؛ لِأَنَّكَ لَا تَقْدِرُ عَلَى الْكَافِ ، وَلَا الْهَاءِ هَاهُنَا، فَصَارَتْ (إِيَّاهُ) بَدَلًا مِنْ (الْكَافِ) وَ(الْهَاءِ) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ. قَالَ الشَّاعِرُ (١) :

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلِ شَهْرٌ لَا نَرَى فِيهِ عَرِيًّا

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاكَ وَلَا تَخْشَى رَقِيْبًا (((٢)

وَفِي مَوْطِنٍ آخَرَ أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْعِلَاقَةَ لَمْ تَسْتَحْكَمْ مَعَ (لَيْسَ إِيَّاهُ) (٣). وَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَمِيلُ إِلَى الْفِصْلِ ، وَأَنَّ (لَيْسَ) وَلَيْسَهُ) شَادٌّ (٤). وَعَدَمُ التَّوَسُّعِ فِي أَخَوَاتِ (كَانَ) مِنْ قَبْلِ الْعُلَمَاءِ يَشِيرُ إِلَى أَهْمِ اسْتِعَانَا بِ(كَانَ) ، وَمَا يَقَعُ مَعَهَا مِنْ مَسْأَلَةِ الْإِنْفِصَالِ يَنْطَبِقُ عَلَى (أَخَوَاتِهَا) ، يَقُولُ الْأَسْتِرَابَادِيُّ : ((إِنَّمَا الْمَخْتَارُ فِي خَيْرِ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا الْإِنْفِصَالُ ، لِأَنَّ اسْمَهَا فِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَ فَاعِلًا حَتَّى يَكُونَ كَالْجُزْءِ مِنْ عَامِلِهِ)) (٥). فَنَجِدُهُ جَمَعَ بَيْنَ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا، وَلَمْ يُفْرِدْ (كَانَ) لَوْحَدِهَا، فِي انْفِصَالِ خَيْرِهَا.

٢. ظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا:

مِنْ أَفْعَالِ الْمَقَارِبَةِ، تَأْخُذُ مَفْعُولَيْنِ أَصْلَهُمَا مُبْتَدَأً وَخَيْرٌ، وَمِنْ خِلَالِ تَتَبُّعِ ظَاهِرَةِ الْإِنْفِصَالِ يَكُونُ الْمَفْعُولُ الثَّانِي وَهُوَ فِي الْأَصْلِ خَيْرٌ لِمُبْتَدَأٍ، عِنْدَ الْعُلَمَاءِ بَيْنَ تَرْجُّحِ الْإِنْفِصَالِ، مَعَ أَنَّ هُنَاكَ مَنْ لَا يُوَافِقُهُمْ عَلَى الْإِنْفِصَالِ وَكُلٌّ لَهُ حِجَّتُهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ وَسَوْفَ نَتَعَرَّضُ لِآرَاءِ الْعُلَمَاءِ، لِبَيَانِهَا وَمُنَاقَشَةِ الْأَدَلَّةِ الَّتِي احْتَجُّوا بِهَا .

وَمِنْ حَيْثُ عَمَلُهَا عِنْدَ دُخُولِهَا عَلَى الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ (الْمُبْتَدَأُ وَالْخَيْرُ) ، أَشَارَ ابْنُ السَّرَّاجِ (ت ٣١٦هـ) إِلَى أَنَّ أَصْلَ الْمَفْعُولَيْنِ فِي بَابِ (ظَنَّ) وَأَخَوَاتِهَا ، هُمَا (الْمُبْتَدَأُ وَالْخَيْرُ) ؛ قَالَ: ((فَأَمَّا الْمَفْعُولَانِ فِي (ظَنَّتُ) وَأَخَوَاتِهَا، فَأَصْلُهُمَا (الْإِبْتِدَاءُ وَالْخَيْرُ)، كَمَا جَاءَ فِي (كَانَ)، فَالْأَحْسَنُ أَنْ نَقُولَ: (ظَنَّتُكَ إِيَّاهُ))) (٦).

وَالْعُلَمَاءُ تَبَايَنَ آرَأُوهُمْ فِي مَسْأَلَةِ انْفِصَالِ وَاتِّصَالِ الضَّمِيرِ مَعَ (ظَنَّ) ، يَقُولُ جَمَالُ الدِّينِ (ت ٦٧٢هـ): ((وَقَدْ حَكَمُوا. أَيْضًا. لِثَانِي مَنْصُوبٍ ، نَحْوُ : (ظَنَّتُكَ) بِتَرْجِيحِ الْإِنْفِصَالِ ؛ وَعِنْدِي أَنَّ اتِّصَالَهُ

(١) - البيت لعمر بن أبي ربيعة وفي ديوانه، الرواية تختلف عمدًا نقلها النحاة:

ليس إلاي وإياها ولا نخشى عريًّا

ينظر: ديوانه: ٧٩.

(٢) - الكتاب: ٣٥٨/ ٢، وينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٤٢/ ٢ ، والتحو المصفي: ١٤٣ .

(٣) - ينظر: الكتاب: ٣٦٥/ ٢ .

(٤) - ينظر: حاشية الخصري على ابن عقيل ، محمد بن مصطفى الخصري الشافعي (ت ١٢٨٧هـ) ، د.ت: ١ : ١٤٠/ .

(٥) - شرح الرضي على الكافية: ٤٤٢/ ٢ .

(٦) - الأصول في النحو: ١٢١/ ٢ .

أولى ؛ لأنه ثاني منصوبين بفعل))^(١) . وفي نفس المكان يناقض نفسه بترجيح الانفصال - على الإتصال ، يقول: ((وقد يرجح انفصال ثاني مفعولي (ظنّ) بأنه مع كونه خبر مبتدأ في الأصل: منصوب بجائز التعليق والإلغاء . ومع التعليق والإلغاء لا يكون إلا منفصلاً فكان انفصاله مع الإعمال أولى))^(٢) .
واستحسن ابن السراج الانفصال ، قال: ((فالأحسن أن نقول : (ظنتك إياه)))^(٣) .
ونجدهم يوردون الإتصال والانفصال معتمدين على قوّة المفعول الثاني بالنسبة للأوّل ، نحو: (الصديق المخلص ظننتك، وظننتك إياه)^(٤) .

أي أنّ المخاطب هو أقوى من الغائب لأنه أقرب رتبة، فأمكن انفصال الغائب .
ويذهب المبرّد في عمل (ظنّ) إلى أنّها تعمل في المفعولين . وأوجب إذا تعدّى (ظنّ) إلى المفعول الأوّل أن يتصل بالثاني ، لأنّ الأوّل والثاني في الإبتداء والخبر ، نحو : (ظنّني إياه زيّداً ذا مال)^(٥) .
(وخلتني) وهي من أخوات (ظنّ) ، عدّ الإستراباذي الانفصال في (باب خلت) ، أولى منه في (باب أعطيت) ، قال: ((والانفصال في (باب خلت) أولى منه في (باب أعطيت) ، لأنّ المفعول الأوّل في (باب أعطيت) فاعل من حيث المعنى))^(٦) .

وأضاف إلى ما ذكره تعليلاً لانفصال المفعول الثاني ، يقول : ((وفي مفعوليّ (خلت) ، فإذا بعد رائحة المبتدأ والخبر ، اللذين حُفهما الانفصال ووجب اتّصال أولهما لقربه من الفعل ، فالأوّل في الثاني الانفصال رعاية لأصله))^(٧) .

وأورد شوقي ضيف ما قاله المصنّف عن ابن مالك ، بأنّه وافق سيبويه، على اختيار الانفصال في (باب خلتني)^(٨) ، نقلاً عن ابن النّاطم ؛ وهذا غير صحيح ، لأنّ ابن النّاطم قال: ((وأما نحو (خلتني) فمن باب سلتني، ولكنّه أفرده بالذكّر ، لينبّه على ما فيه من الخلاف ، ويذكر رأيه فيه... أنّه يجوز في

(١) - شرح الكافية الشافية: ١ / ٢٣١-٢٣٢ ، ينظر: توضيح المقاصد والمسالك : ١ / ٣٧٦ .

(٢) - المصدر نفسه .

(٣) - الأصول في النحو: ٢ / ١٢١ .

(٤) - ينظر : النحو المصنّى : ١٤٤ .

(٥) - ينظر : المقتضب : ٣ / ١١٣-١١٩ .

(٦) - شرح الرّضيّ : ٢ / ٤٣٩ .

(٧) - المصدر نفسه .

(٨) - ينظر : المدارس النّحويّة ، أحمد شوقي عبد السّلام ضيف الشّهير بشوقي ضيف (ت١٤٢٦هـ) ، دار المعارف:

الهاء من الإِتِّصال والإِنْفصال ، وأنَّ منهم مَنْ يَخْتار الإِنْفصال ، نظرًا إلى أنَّه خبر في الأصل ، وليس بمرضيٍّ^(١) .

وإذا رجعنا إلى ما قاله ابن مالك في كتاب التَّسهيل ، نجد أنَّه مع انفصال (الهاء)، التي يمثل ضمير الغائب في (خلتكه)، قال: ((إذا كان الضَّمير كهاء (خلتكه)، في كونه ثاني مفعولي أحد أفعال القلوب فالإِنْفصال به أولى ، لأنَّه خبر مبتدأ في الأصل وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر))^(٢) .

وعدَّ هذه (الهاء) تختلف عن (الهاء) في (كنته) وإن كان في الأصل خبر مبتدأ ، إلا أنَّ حاجزها عن الفعل هو ضمير رفع ؛ والمرفوع يكون جزءًا من الفعل ، فكأنَّ الفعل مباشرة، وعليه اقتضى ألاَّ ينفصل - الهاء من كنته - فعندما ذكر هذا التَّمثيل قياسًا على (الهاء) من (ضربته) حصل خلط فيما قصده سيبويه ، من انفصال (الهاء) من (كنته) قياسًا على (الهاء) من (ضربته)، ولم يتناول (الهاء) من (خلتنيه)^(٣) .

ونستنتج ممَّا سبق أنَّ كلام ابن مالك فُيِّس على غير مقصوده ؛ قال: ((بخلاف هاء (كنته) فإنَّه خبر مبتدأ في الأصل ، ولكنه شبيه ب (هاء) (ضربته) في أنَّه لم يحجزه إلاَّ ضمير مرفوع ، والمرفوع كجزء من الفعل ، فكأنَّ الفعل مباشر له ، فكان مقتضى هذا ألاَّ ينفصل ، كما لا ينفصل (هاء) (ضربته)، إلاَّ أنَّه أجزى الإِنْفصال به مرجوحًا لا راجحًا خلافاً لسيبويه ومَنْ تبعه))^(٤) .

ولكنَّ ابن هشام رجَّح الإِنْفصال في (خلتنيه) ، وعلَّل ما ذهب إليه ، بأنَّه كان فعلاً ناسجًا ، قال: ((وإن كان فعلاً ناسجًا، نحو (خلتنيه) فالأرجح عند الجمهور الفصل))^(٥) .

وبين الجياني (ت ٦٧٢ هـ) سبب الإِنْفصال مع (خلتنيه)، بأنَّه فعل يتعدَّى إلى مفعولين ، وبما أنَّ الثاني منهما في الأصل خبر لفعلٍ ناسخ ، نحو : (زيدٌ خلتنيه) ، فيجوز في (هاء) (خلتنيه) الإِتِّصال والإِنْفصال ، نحو: (خلتنيه، وختلني إِيَّاه)^(١) .

(١) - شرح ابن النَّاطم على ألفية ابن مالك ، ابن النَّاطم أبو عبد الله بدر الدِّين مُجَّد بن الإمام جمال الدِّين مُحَمَّد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق: مُحَمَّد باسل عيون السُّود، مُحَمَّد علي بيضون دار الكتب العلميَّة - بيروت - لبنان، ط: ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م : ٤٠ - ٤١ .

(٢) - شرح تسهيل الفوائد ، مُجَّد بن عبد الله ، ابن مالك الطائي الجياني ، جمال الدين (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق : د. عبدالرحمن السيد ، د. مُجَّد بدوي المختون . هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م : ١ / ١٥٤ .

(٣) - ينظر: الكتاب: ٢ / ٣٥٨ ، ٣٦٦ .

(٤) - شرح التَّسهيل : ١ / ١٥٤ ، وينظر: شرح الأشموني: ١ / ٩٨ ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، عبد الرَّحمن بن بن أبي بكر ، جلال الدِّين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: عبد الحميد هندراوي ، دار المكتبة التَّوقيفيَّة _ مصر: ١ / ٢٥٤ .

(٥) - أوضح المسالك: ١ / ٩٩ ، وينظر: شرح ابن عقيل : ١ / ١٠٤ ، المدارس التَّحويَّة: ٣٥٦ ، ضياء السَّالك إلى أوضح المسالك: ١ / ١٠٦ .

وعَلَّقَ مُحَمَّدٌ عِيدَ عَلِيٍّ مَا خَاضَ فِيهِ النَّحَاةَ بِمَخْصُوصِ الْإِتِّصَالِ وَالْإِنْفِصَالِ ، يَقُولُ : ((أَمَّا الَّذِي خَاضَ فِيهِ النَّحَاةَ فِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي مِنْ تَفْصِيلِ وَتَرْجِيحِ لِلْوَجْهَيْنِ . الْإِتِّصَالِ وَالْإِنْفِصَالِ . وَمَا تَرْتَّبَ عَلَى ذَلِكَ مِنْ الْخِلَافِ وَتَعَدُّدِ الْآرَاءِ فَإِنَّهُ جِهْدٌ شَاقٌّ ، وَلَا حَاجَةَ بِنَا إِلَيْهِ))^(١) .

بين البدل والتوكيد

النَّحَاةُ اخْتَلَفُوا فِي تَكَرُّرِ ضَمِيرِ النَّصْبِ ، نَحْوُ: (رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ) ، وَ(رَأَيْتُهُ إِيَّاهُ) ، هَلْ (إِيَّاكَ ، وَإِيَّاهُ) يَكُونُ بَدَلًا أَمْ تَوْكِيدًا ، يَقُولُ سَيَبُويه: ((فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَجْعَلَ مَضْمُرًا بَدَلًا مِنْ مَضْمُرٍ ، قُلْتَ: (رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ) ، وَ(رَأَيْتُهُ إِيَّاهُ))^(٢) .

وَفِي مَوْطِنِ آخِرِ عَدَّةِ تَوْكِيدًا لِتَكَرُّرِ الضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ ؛ قَالَ: ((وَكذَلِكَ (أَظُنُّهُ إِيَّاهُ هُوَ خَيْرٌ أَمْنَهُ ؛ لِأَنَّ الْفِصْلَ يُجْزِي مِنَ التَّوْكِيدِ ، وَالتَّوْكِيدَ مِنْهُ))^(٣) .

وَالْمَبْرُودُ مِنَ الَّذِينَ يَمِيلُونَ إِلَى الْبَدْلِ ، قَالَ : ((وَالْمَضْمُرَانِ (رَأَيْتُكَ إِيَّاهُ) فَهَذَا ضَرْبٌ مِنَ الْبَدْلِ))^(٤) .
أَمَّا الْأَسْتِرَابَازِيُّ فَإِنَّهُ يَمِيلُ إِلَى التَّأْكِيدِ مِنْ خِلَالِ مَقَارَنَةِ تَكَرُّرِ ضَمِيرِ النَّصْبِ مَعَ تَكَرُّرِ ضَمِيرِ الرَّفْعِ وَوُقُوعِهِ تَوْكِيدًا ، قَالَ: ((وَقَالَ النَّحَاةُ إِنَّ الْمُنْفَصِلَ فِي نَحْوِ : (ضَرِبْتُكَ أَنْتَ) ، تَأْكِيدٌ ، وَفِي (ضَرِبْتُكَ إِيَّاكَ) ، بَدَلٌ ، وَهَذَا عَجِيبٌ ، فَإِنَّ الْمَعْنِيَيْنِ وَاحِدٌ ، وَهُوَ تَكَرُّرُ الْأَوَّلِ بِمَعْنَاهُ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ كِلَاهُمَا تَأْكِيدًا لِاتِّحَادِ الْمَعْنِيَيْنِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْبَدْلِ وَالتَّأْكِيدِ مَعْنَوِيٌّ كَمَا يَظْهَرُ فِي حَدِّ كُلِّ مِنْهُمَا))^(٥) .

وَهَذَا الْخِلَافُ لَمْ يُحَسِّمْ فَجَدَّ الْبَصْرِيِّينَ عِنْدَهُمْ إِذَا اتَّبَعَتْ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ بِالْمَنْصُوبِ الْمُنْفَصِلِ ، نَحْوُ: (رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ) فَهَذَا يَكُونُ بَدَلًا ، أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَذَهَبُوا إِلَى أَنَّهُ تَأْكِيدٌ وَليْسَ بَدَلًا^(٦) .

وَمِنْ خِلَالِ اسْتِعْرَاضِ آرَاءِ الْعُلَمَاءِ نَجَدْنَا أَنَّهُمْ يَمِيلُونَ إِلَى الْبَدْلِ مَعَ الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ الْمُنْفَصِلِ مَعَ أَنَّ الْفِظَ يُوْحِي أَنَّهُ بَدَلٌ . وَلَكِنَّ الْمَعْنَى يَمِيلُ إِلَى الْبَدْلِ .

(١) - النَّحْوُ الْمَصْفِيُّ: ١٤٥ .

(٢) - الْكِتَابُ: ٢ / ٣٨٦ ، وَيَنْظُرُ: ٤ / ٢٩٦ .

(٣) - الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ: ٢ / ٣٨٦ .

(٤) - الْمَقْتَضِبُ: ٤ / ٢٩٦ ، وَيَنْظُرُ: مَغْنِي اللَّيْبِ: ١٦٧ ، هَمْعُ الْهَوَامِعِ: ٣ / ١٨٢ .

(٥) - شَرْحُ الرُّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ: ٢ / ٣٦٥ .

(٦) - يَنْظُرُ: إِتْلَافُ النَّصْرَةِ فِي اخْتِلَافِ نَحَاةِ الْكُوفَةِ وَالْبَصْرَةِ ، عَبْدِ اللَّطِيفِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الشَّرْحِيِّ الرَّيْدِيِّ

(ت ٨٠٢هـ) ، تَحْقِيقٌ: د. طَارِقُ الْجَنَابِيِّ-عَالَمُ الْكُتُبِ، ط ١٤٢٨، ٢٠٠٧م - ٦٠ : وَ هَمْعُ الْهَوَامِعِ ٢ / ١٨٢ ،

وَ حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ: ٣ / ١٩٣ ، وَ الْمَدَارِسُ النَّحْوِيَّةُ: ٣١٣ .

وأما العطف على الضمير المنصوب المتصل فإنه لا يحتاج إلى ضمير التأكيد ؛ سواء كان المعطوف ضميراً منفصلاً أو ظاهراً ، وهذا ما استحسنته سيبويه، وعدّه إشراكاً للمظهر المنصوب، وذلك قولك : (رأيتك وزيداً)، وإنتك وزيداً منطلقان))^(١) .

ويرى ابن جني أنّ بالإمكان عطف المضمرة على المضمرة، نحو: (رأيتك وإياه)، وكذلك في عطف المظهر على المظهر، نحو : (رأيتُهُ و زيداً)^(٢)؛ ومن العلماء من جوّز عطف المضمرة المنصوب على الظاهر المنصوب ، نحو : (أكرمْتُ خالدًا وإياك)^(٣) .

٣. ما ينصب مفعولين أصلهما ليس (مبتدأ وخبراً) :

بيّن سيبويه في المفعول الثاني الذي لا تقع (إيّا) موقعه ، إنّ بدأ المتكلم بنفسه قبل المخاطب ، أو الغائب نحو : (أعطانيك)، و (أعطانيه) فهذا عنده مقبول ؛ أمّا إذا بدأ المخاطب قبل نفسه نحو: (أعطاني) أو الغائب قبل نفسه نحو: (أعطاهوني) فهو قبيح عنده ، لأنّ العرب لم تتكلم به، مع أنّ التحوّين قاسوه^(٤) ، وعلل سبب قبح ذلك الإستعمال عند العرب ، قال: ((وإمّا فُبح عند العرب كراهية أنّ يبدأ المتكلم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب ، ولكن تقول : (أعطاك إيّاي، وأعطاه إيّاي)، فهذا كلام العرب))^(٥) .

وردّ سيبويه قياس التّحاة ، الذي لم تتكلم به العرب ، وعدّ ذلك من قبيل وضع الكلام في غير موضعه ، فقال: ((وأما قول التّحوّين : (قد أعطاهوك ، وأعطاهوني)، فإمّا هو شيء قاسوه لم تتكلم به العرب، ووضعوا الكلام في غير موضعه ، وكان قياس هذا لو تكلم به كان هيئاً))^(٦) .

وعنده المخاطب يجب البدء به قبل الغائب ، فلا يجوز أعطاهوك، فهو قبيح عنده ، ولكن إذا بدأت بالغائب ، وقلت: (أعطاه إيّاك) فجائز ، لأنّه انفصل عنه^(٧) . والإنفصال عند بعض العلماء يبيح

(١) - ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٧٧ .

(٢) - ينظر: اللّمع في العربيّة: ٩٦ .

(٣) - ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربيّة: ١٠٥ .

(٤) - ينظر: الأصول في التّحو : ٢/ ١٢٠ ، شرح الأشموني: ١/ ٩٨ .

(٥) - الكتاب ٢/ ٣٦٤، ينظر: الأصول في التّحو : ٢/ ١٢١ .

(٦) - الكتاب ٢/ ٣٦٤ .

(٧) - ينظر: المصدر نفسه .

يبیح تقديم الأخصِّ وغير الأخصِّ^(١)، وشرط ذلك أمن اللبس ، فإن خيف ، يقول الصَّبَّان : ((وقَدِّمَنْ ما شئتَ في انفصال ، أي في حال انفصال ثاني الضميرين ، وشرط ذلك أمن اللبس))^(٢).
وعنده أيضًا إذا لم يأمن اللبس ، ((وجب تقديم الفاعل منهما في المعنى نحو : (زيدٌ أعطيتُكَ إيَّاه))^(٣) .

أمَّا الأشموني فعنده الإتِّصال في هذه الحالة أرجح من الإنفصال^(٤) .
ويرى ابن الناظم عند تقدُّم المخاطب على الغائب . يكون الإتِّصال مع الفعل أحسن وأفضل ،
واستشهد بقوله تعالى : **ث** □ □ □ □ **ث** [هود: ٢٨] . علمًا أنَّ الإنفصال
عنده جائز في السَّعة ، واستشهد بقوله (ﷺ) : ((إِنَّ اللَّهَ مَلَكَكُمْ إِيَّاهُمْ وَلَوْ شَاءَ مَلَكَكُمْ إِيَّاكُمْ))^(٥) ،
معلِّلاً انفصال الضمير الثاني لأنَّه أخصُّ من الضمير الأوَّل^(٦) . وأشار أبو حيَّان عند تفسير
(أَنْزَلْنَاهُمْ كُفُوهَا) إلى أنَّه جيء بالضميرين متَّصلين ، وعلل ذلك بتقدُّم ضمير المخاطب على ضمير الغائب
، وعنده لو كان العكس لانفصل المخاطب ، خلافاً لمن جوَّز الإتِّصال^(٧) . علمًا أنَّ الرَّمَّحشريَّ جوَّز
انفصال الثاني ، كقوله : (أنلزمكم إيَّاه) ، وكذلك في قوله تعالى : **ث** ك ك ك **ك** **ك** **ك** **ك**
ك [البقرة: ١٣٧] ، جوَّز الإنفصال نحو: (سيكفيك إيَّاه) ولم يشترط ما اشترط
غيره في تقديم الضمير الثاني على الأوَّل من حيث الخصوصية وعدمها^(٨) . وذكر خالد الأزهرِّي (ت
٩٠٥هـ) نقلاً عن ابن الناظم في حال اتِّحاد الرتبة واختلافها في الغائبين مع تعدُّد مدلولها الإنفصال
، قال: ((وصحَّ الإختلاف في ضميري الغيبة لصحَّة تعدُّد مدلوليَّهما ، نحو : (جارية
زيد أعطيتها وأعطتهاها)) ، واحترز باختلاف لفظ الضميرين من أن لا يخلتلف لفظهما ، فلا بدَّ من
الفصل نحو: (مال زيد أعطيته إيَّاه)^(٩) .

(١) - توضيح المقاصد: ١/ ٣٧٦.

(٢) - حاشية الصَّبَّان: ١/ ١٧٧، ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربيَّة: ١٠٥.

(٣) - حاشية الصَّبَّان: ١/ ١٧٧ .

(٤) - ينظر: شرح الأشموني: ١/ ٩٣.

(٥) - لم أعثر عليه في كتب الحديث المعتمدة في التَّحريح .

(٦) - ينظر: شرح التَّصريح على التَّوضيح: ١/ ١١٣، وينظر: شرح ابن الناظم: ٣٩ .

(٧) - ينظر: البحر المحيط: ٥/ ٢١٧ .

(٨) - ينظر: الكشَّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التَّأويل ، أبو القاسم محمود بن عمر الرَّمَّحشريَّ

الخوارزميَّ ، دار النَّشر : إحياء التَّراث العربيَّ _ بيروت : ٢/ ٣٦٩، البحر المحيط: ٥/ ٢١٧ .

(٩) - شرح التَّصريح على التَّوضيح: ١/ ١١٤، وينظر: شرح ابن الناظم: ٤١ . ٤٢ .

الخاتمة

- الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين .
- بعد أن تمّ البحث بحمد الله تعالى ، يُمكن تسجيل أهمّ النتائج التي توصل إليها ، وهي :-
١. يُمكن عطف المضمّر على الظاهر أو العكس ، كما أشار إلى ذلك ابن جيّ ، وهو عند الأسترابادي عطف نسق .
 ٢. من العلماء من استحسّن في خبر (كان) إذا وقع ضميراً أن يكون منفصلاً ، لأنّ الضمير في الأصل خبر مبتدأ ، والخبر في تركيبه الجمل ، حقه الانفصال ، أمّا مجيئه مع (كان) متصلاً فلشبهه بالمفعول به ، فعلى هذا (كنتُ إيّاه) أحسن من (كنته) ، ونقل المرادي عن ابن مالك أنّ الأصل في (الماء) مع (كنته) الإتصال .
 ٣. اختلف النحاة في تكرار ضمير التصب ، فسيبويه يرى في (رأيتك إيّاك) و (رأيتُه إيّاه) بدل مضمّر من مضمّر ، وفي موطن آخر عدّه توكيداً لتكرار الضمير المنفصل ، أمّا المبرد فيراه ضرباً من البدل .
 ٤. يرى سيبويه أنّ المتكلم إذا بدأ بنفسه قبل المخاطب أو الغائب في نحو : (أعطانيك) و (أعطانيه) فهو عنده مقبول ، أمّا إذا بدأ المخاطب قبل نفسه ، نحو : (أعطاكني) أو الغائب قبل نفسه ، نحو : (أعطاهوني) فهو قبيح عنده ، وعدّ ذلك من قبيل وضع الكلام في غير موضعه .
 ٥. يرى ابن النّاطم أنّ ضمير المخاطب إذا تقدّم على ضمير الغائب يكون الإتصال مع الفعل أحسن وأفضل ، لكنّ أشار أبو حيّان إلى أنّ الضميرين جيء بهما متصليين وعنده لوكان العكس لانفصل المخاطب ، خلافاً لمن جوّز الإتصال ، وجوّز الرّمحشريّ انفصال الثاني .

ملخص البحث

إنَّ النَّاطِرَ إِلَى تَرَاثِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ يَلْمَسُ شَعْفَ التَّحْوِينَ وَاهْتِمَامَهُم بِالنَّحْوِ ، فَقَلَّمَا يَتَرَكُونَ حَكْمًا دُونَ تَعْلِيلٍ أَوْ تَوْجِيهِ وَكَانَ لِلضَّمَائِرِ نَصِيبٌ مِنْ هَذَا الْإِهْتِمَامِ لِذَا جَاءَ هَذَا الْبَحْثُ لِيَسْلِطَ الضُّوءَ عَلَى ظَاهِرَةِ الْإِنْفِصَالِ فِي الْعَرَبِيَّةِ .

إِذْ إِنَّ هَذِهِ الظَّاهِرَةَ تَدْخُلُ فِي تَرْكِيْبَةِ الْكَلَامِ وَالْكَلِمَةِ ، ذَلِكَ أَنَّ الْعَقْلَ يَكُونُ مَتَّصِلًا بِفَاعِلِهِ لَا بِمَفْعُولِهِ ، وَأَنَّ الْفِعْلَ هُوَ حَرَكَةُ الْفَاعِلِ ، وَالْحَرَكَةُ لَا تَقُومُ بِنَفْسِهَا ، وَأَنَّهَا هِيَ مَتَّصِلَةٌ بِمَحَلِّهَا فَوْجِبَ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مَتَّصِلًا بِفَاعِلِهِ لَا بِمَفْعُولِهِ ، وَلِهَذَا حِينَمَا قَالُوا : (ضَرَبْتِ) ، فَجَعَلُوا ضَمِيرَ الْفَاعِلِ كِبَعْضِ حُرُوفِ الْفَاعِلِ ، وَلَمَّا قَالُوا : (ضَرَبْتُ زَيْدًا لِعَمْرٍو) ، (ضَرَبْتُ زَيْدًا عَمْرًا) ، فَأَضَافُوا اللَّامَ لِأَنَّ اللَّامَ تُؤَدِّنُ بِالْإِنْفِصَالِ ، وَالْفَاعِلُ لَا يَصِحُّ انْفِصَالُهُ عَنِ الْفِعْلِ لَفِظًا ، كَمَا لَا يَنْفَصِلُ عَنْهُ الْمَعْنَى .

وَمِنْ ظَوَاهِرِ الْإِنْفِصَالِ عَطْفُ الْمَضْمَرِ عَلَى الظَّاهِرِ أَوْ الْعَكْسِ ، كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ جَنِّي ، وَهُوَ عِنْدَ الْأَسْتِرَابَازِيِّ عَطْفُ نَسَقٍ .

وَأَنَّ ضَمِيرَ الْمُخَاطَبِ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى ضَمِيرِ الْغَائِبِ يَكُونُ الْإِتِّصَالُ - كَمَا يَرَى ابْنُ النَّاطِمِ - أَحْسَنَ وَأَفْضَلَ .

conclusion

The beholder to the heritage of Arabic grammar touches passion and interest for grammar and rarely leave their verdict without explanation or direction and for the conscience was share for this interest so this research came to shed light on the phenomenon of secession in Arabic as this phenomenon interferes in speech and word combination As the act be connected to actor not to it's effect and the act is actor movement and the movement is not doing itself but it is connected to it's place so it should thw act be connected to it's actor not to it's effector. So when they said (hitted) they regard the conscience of the actor as some of the actor letters and when they said (hiting of Zaid to Amr), (Zaid hits Amr) they have been added the letter (Al lam) because this letter allow separation and the actor not allowed for it's separation from it's act in pronunciation and meaning.

Also from separation phenomenona, It is the kindness of the implicit on the apparent or vice versa, as pointed out by Ibn Jini and it is at Al-Istrabadi assort kindness.

And the conscience of the opponent if progress on the third person the connection as Ibn Al-Nathum see, will be better and better.